

البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية

Islamic alternatives to logical analogy according to Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah

إعداد

د. شروق بنت محمد الطشلان

Dr. Shorouk Mohammad Al-Tashlan

أستاذ مساعد – مسار العقيدة والمذاهب المعاصرة

قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/jasis.2024.349998

استلام البحث ٣ / ١ / ٢٠٢٤

قبول البحث ١٤ / ٢ / ٢٠٢٤

الطشلان، شروق بنت محمد (٢٠٢٤). البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٢٨)، إبريـــل، ٤٣٣- ٤٦٨.

http://jasis.journals.ekb.eg

البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية

المستخلص:

يهدف هذا البحث للتعريف بالقياس المنطقي، وأشكاله وضروبه، وأنواعه، وقواعده، ونقد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية له عن طريق (الجانب الهدمي)، وذلك بنقد المقام السالب للقياس بتفنيد المزاعم التي بني عليها هذا القياس وهي أن "التصديقات لا تنال إلا بالقياس المنطقي"، وأنه "ليس المطلوب أكثر من جزأين"، وأنه "لابد في القياس من قضية كلية"، ثم نقد صور الاستدلال الأرسطي، ونقد المقام الموجب ببيان أن القياس المنطقي عديم التأثير في العلم؛ بل هو الأسباب المعوقة للعلم، وأنه غير فطري، ولا يفيد العلم بالكليات، ونقد الجانب الصوري فيه، كما يهدف هذا البحث إلى إبراز جهود شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في تقديم البدائل الإسلامية باستخدام الجانب البنائي والمتمثلة في الميزان الإلهي (القرآن الكريم)، والاستدلال بالآيات، وقياس الأولى.

الكلمات المفتاحية: البدائل – القياس المنطقي- المنطق –-شيخ الإسلام – ابن تيمية.

Abstract :

This research aims to introduce syllogism, its forms, types, rules, and Shaykh al-Islam Ahmad ibn Taymiyyah criticized him through (the destructive side), By criticizing the negative denominator of measurement by refuting the claims on which this measurement is based, namely that "ratifications can only be obtained by syllogism and that "no more than two parts are required", and that "there must be a holistic issue in measurement", then a critique of the images of Aristotelian reasoning, and a critique of the positive denominator by showing that syllogism has no effect on science" Rather, it is the hindering reasons for science, and that it is not innate, and science does not benefit the faculties, and criticism of the formal aspect of itThis research also aims to highlight the efforts of Sheikh Al-Islam Ahmed bin Taymiyyah in providing Islamic alternatives using the structural aspect represented in the divine balance (the Holy Qur'an), inference by verses, and measuring the first.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

Keywords: Alternatives - syllogism - logic - Sheikh Al-Islam - Ibn Taymiyya

المقدمة

حفل عصر شيخ الإسلام ابن تيمية بانتشار الفلسفة، والمنطق، وتسلط المذاهب المخالفة لأهل السنة والجماعة وعقائد السلف، وغياب المنهج السلفي؛ فتصدى –رحمه الله-لكل ذلك يواجه الحجة بالحجة، فيزيف الزائف منها، ويصحح ما فيه سوء فهم، ويجلي من الحقائق ما غاب عن الأذهان بفهم عميق وعقل راجح، وقد أزال الركام عن منهج السلف الذي اندثر في الأمة في زمنه جراء علم الكلام والفلسفة، ونفوذ المنطق في العلوم الشرعية على يد المتكلمين، فأحيا المنهج السلفي من جديد ببيان ما تضمنه المنطق والفلسفة من قصور وعوار، وكان منهجه –رحمه الله –ذو اتجاهين، هو الجانب الهدمي، ثم تقديم البدائل الإسلامية والتي تمثل الجانب البنائي (الإنشائي)، فلم يكن نقده -رحمه الله-للمنطق لمجرد الهدم، بل كان لإظهار عدم كفايته في بلوغ المعرفة، أو عصمة التفكير الإنساني عن الوقوع في الخطأ، وذلك لأن طرق الاستدلال الصحيحة موجودة في القرآن الكريم، ولم يكن نقده للمنطق مجرد رفض له مكتفياً فقط بما في القرآن، بل جاء رفضه واعياً عن دراسة وفهم فناقش المنطق ونظرياته وأهمها نظرية القياس وقواعده وبين بطلانها أو عدم كفايتها في الوصول إلى المعرفة الحقة، فقدم بذلك محاولة نقدية متكاملة أشارت للعيوب، وقدمت البدائل الإيجابية التي تكمل البناء المنطقي بشكل يسمح بقبوله، ولذا ارتئيت أن اتناول بالبحث البدائل الإسلامية التي قدمها ابن تيمية كبديل عن القياس المنطقي في محاولة مني للإشارة إلى جهود شيخ الإسلام في فحص كل ما يرد إلى الفكر الإسلامي وبيان ما فيه من قصور إن وجد، ثم إيجاد ما فيه الغنية في مصدر التشريع الإسلامي.

مشكلة البحث:

١. ما القياس المنطقي، وما ضروبه وأشكاله؟
٢. ما الجانب الهدمي؟ وما الجانب البنائي عند شيخ الإسلام ابن تيمية؟
٣. ما البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية؟

أهداف البحث:

١. التعريف بالقياس المنطقي وبيان أشكله وضروبه.
٢. التعريف بالجانب الهدمي ثم بيان منهج شيخ الإسلام في النقد القائم على الهدم ثم البناء.
٣. التعريف بالبدائل الإسلامية عند شيخ الإسلام ابن تيمية

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويض القياس المنطقي، عن طريق إبراز عيوب وعوار القياس المنطقي وعدم كفايته في تحقيق المعرفة للإنسان، وعدم كفايته كذلك في تحقيق العصمة للتفكير الإنساني من الوقوع في الخطأ، ثم تقديم البدائل المناسبة من المنهج الإسلامي.

منهج البحث:

١. المنهج الاستقرائي الوصفي: باستقراء ووصف ما وقع بين يدي من كتب ابن تيمية التي قدم فيها نقده وتقويمه للقياس المنطقي.
٢. مصادر البيانات: كتب التراث الإسلامي.
٣. حدود البحث: كتب ابن تيمية التي تناول فيها القياس المنطقي.

خطة البحث:

المقدمة : تشتمل علي : مشكلة البحث ، وأهدافه ، وأهميته ، ومنهجه .

التمهيد : التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، والتعريف بالقياس وأشكاله، وضروبه، أنواعه.

المبحث الأول : نقد القياس المنطقي (الجانب الهدمي) عند شيخ الإسلام ابن تيمية بمقاميه السالب والموجب.

المبحث الثاني : البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

الخاتمة : تشتمل علي أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة .

المصادر والمراجع .

التمهيد- التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، والتعريف بالقياس وأشكاله، وضروبه، أنواعه.

أولا: التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية:

أ-اسمه ونسبة: هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، بن عبد السلام، بن عبد الله، بن الخضر، بن محمد بن الخضر، بن علي بن عبد الله، بن تيمية، الحراني ثم الدمشقي الحنبلي.

لقبه: يلقب بابن تيمية، وبه اشتهر[١].

---

١ انظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، (١٤/ ١٤٤)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف الظاهري الحنفي، (٢٧١/٩)، والأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، (١/١٤٤).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ب-مولده ونشأته: ولد الشيخ ابن تيمية رحمه الله في حران*، يوم الاثنين العاشر أو الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ٦٦١ه، ولما بلغ من العمر سبع سنين انتقل مع والده وأهل بيته إلى دمشق واستوطنها، بسبب هجوم التتار على حران وما حولها واستيلائهم عليها.

وقد نشأ الشيخ في بيت علم ودين وأدب، فأبوه شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام كان من كبار العلماء في وقته وأصبح شيخ حران وحاكمها وخطيبها، ولما انتقل إلى دمشق تولى مشيخة دار الحديث، كما كان له العديد من الأنشطة في جامع دمشق كالوعظ والدروس العلمية.

وأما جده فهو مجد الدين عبد السلام بن عبد الله، كان من العلماء الأعلام ومن كبار الفقهاء، له العديد من المصنفات في الفقه والتفسير وغيرها.

وقد تربى شيخ الإسلام في كنف والده فأخذ عنه العلم وعن غيره من العلماء من شيوخ عصره، فحفظ القرآن، كما درس الحديث والفقه والأصول والتفسير والعربية والمنطق وعلم الحساب، ولم يكتف بشيوخ عصر بل كان له اطلاعٌ وحفظٌ لعلوم سبقه، وقد ساعده

في ذلك ما كان يتمتع به من ذاكرة متقدة، وسرعة حافظة، وهمة عالية، وبيئة علمية تشجع على العلم وتعين عليه[٢].

وقد تولى الإفتاء والتدريس في بداية شبابه، وبعد وفاة أبيه تولى التدريس في دار الحديث وله من العمر إحدى وعشرين سنه[٣].

ج-جهوده العلمية والعملية: كانت حياة شيخ الإسلام بن تيمية حافلة بالجهود والمآثر التي يصعب في هذه الوريقات ذكرها، ولكم يمكن إجمال بعض جهوده في النقاط التالية:

١-جلس شيخ الإسلام للتدريس وه بن إحدى وعشرين سنة، وقد أجيز للفتيا وهو ابن تسع عشرة سنة، وقد أخذ مكان والده بعد وفاته، فما زال يفتي ويدرس ويعض حتى توفاه الله تعالى[٤].

---

* بلدة صغيرة في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا، وهي مدينة قديمة بين الرها والرقة انظر معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي(٢٧١/٢).

٢ انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٢٩١/٢٣)، وذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، (٣٧٠/٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، (٣٨٨/٤).

٣ انظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، (٢٣١/١٣).

٤ انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، (٣٢١/١٣).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٢-حمل شيخ الإسلام رحمه الله على عاتقه مسؤولية الدعوة إلى الله، والصبر على الأذى فيه، والجهاد في سبيله، وردع أهل الباطل، وإزالة المنكرات والشركيات، وتعزير العصاة، وإقامة الحدود على منتهكي الشريعة، كما كان له العديد من المحاورات والمناقشات لبعض أهل الديانات الأخرى من اليهود والنصارى[٥].

٣-كان لشيخ الإسلام رحمه الله جهود متواصلة لبث روح الحماسة في نفوس الحكام، وقواد الجيوش وعامتهم، كما كان له دور كبير في انتصار المسلمين معركة "شقحب" على التتار، كما كان له دور كبير في جهاد الرافضة والنصارى[٦].

د-مكانته العلمية: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية مكانة عظيمه لم يبلغها أحد من علماء عصره، ويمكن الإشارة إلى أهم الأسباب في ذلك:

١-أنه لم يترك مجالاً من مجالات العالم والمعرفة التي تنفع الأمة إلا وكتب فيه وألف بكل جدارة وإتقان، وقد شهد له الجميع بسعة اطلاعه، وغزارة علمه[٧].

٢-بعده ن المناصب أو أخذ الرواتب من الحكام، ولذلك كانت مواقفه منهم تتسم بالحرية، وتحري الحق، فكان لذلك بالغ الأثر في مكانته، وهيبته في النفوس، والثقة بما يقول[٨].

٣-كانت له مواقف شجاعة في ساحات القتال، ضد النصارى والتتار والباطنية مما كان له بالغ الأثر الإيجابي في نفوس الناس[٩].

٤-تميز شيخ الإسلام بحرصة الشديد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفضح أصحاب الأهواء، والطوائف الضالة، وكان ذلك بنفس مطمئنة لا يتطرق إليها اليأس أو الخوف من الأعداء وقلة المناصرين، فقد تصدى لبيان أهل الضلال كائنين من كانوا ولو أدى ذلك إلى سجنه والتضييق عليه.

ه-محنته وسجنه ووفاته: امتحن شيخ الإسلام بن تيمية في حياته بعدة محن، فما كان ينتهي من محنة إلا وابتلي بغيرها، كمحنته بسبب جواب الرسالة الحموية عام ٦٩٨ه، ومحنته مناظرته بسبب عقيدته الواسطية عام ٧٠٥ه، ومحنته وسجنه في مصر عام ٧٠٦ه، ومحنته مع الصوفية في مصر عام ٧٠٧ه، محنة نقلة إلى ثغر الإسكندرية عام

---

٥ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١٦٢/١)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام بن تيمية، (١٧٢/٢) ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام بن تيمية، (٣٧٠/١-٣٧١).

٦ انظر: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، عمر بن علي البزار، (٦٨).

٧ البداية والنهاية، لابن كثير، (٤٨/١٤).

٨ انظر: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، عمر بن علي البزار، (٧١).

٩ البداية والنهاية، لابن كثير، (١٦/١٤-١٧).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٨٠٨ه، كما كان له محن أخرى منها محنته بسبب الطلاق، ومحنته بسبب فتواه في شد الرحال إلى القبور، وقد توفي الشيخ وهو مسجون بسجن القلعة بدمشق، ليلة الأثنين ٢٠من شهر ذي القعدة سنة ٧٢٨ه، رحمه الله رحمة واسعة.

آثاره العلمية: ترك الشيخ إرثاً علمياً في أغلب فنون المعرفة وذكر أهل العلم أن من الصعوبة بمكان حصرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر: (الاستقامة)، (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم)، (الإيمان)، (بغية المرتاد "السبعينية")، (التسعينية)، (تفسير آيات أشكلت)، (تفسير سورة الإخلاص)، (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)، (درء تعارض العقل والنقل)، (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، (الرد على المنطقيين)، (الصفدية)، (العبودية)، (الرسالة العرشية)، (العقيدة الواسطية)، (السياسة الشرعية)، (شرح الاصفهانية)، (الصارم المسلول)، (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)، (مقدمة في أصول التفسير)، (القضاء والقدر)، (القاعدة المراكشية)، (القواعد النورانية الفقهية)، (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة)، (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية)، (نقض أساس التقديس "بيان تلبيس الجهمية")، (النبوات)، بالإضافة إلى ما قام به بعض العلماء الباحثين من جمع لرسائله، وأقواله، وفتاويه في مؤلفات منها (التفسير الكبير)، (جامع الرسائل)، (مختصر الفتاوى المصرية)، (الفتاوى الكبرى)، (مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية)، (مجموع الرسائل الكبرى)، (دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام بن تيمية)، (مجموعة الرسائل والمسائل)[١٠].

ثانيا: التعريف بالقياس (تعريفه، أشكاله، وضروبه، أنواعه)

القياس في اللغة: التقدير، جاء في الصحاح: "قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قياسًا، إذا قدرته على مثاله، ويقال: قست الثوب بالذراع، أي قدرته به"[١١].

القياس في الاصطلاح (عند المناطقة): قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اضطراراً، والقضايا لتي يتألف منها القياس ثلاث: اثنتان تمثلان المقدمات، والثالثة هي النتيجة اللازمة عنهما بعد التسليم بصحتها[١٢].

---

١٠ انظر: في كل ما سبق موقف شيخ الإسلام من أراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، صالح الغامدي، (١٤-٣٧).

١١ انظر: لسان العرب، لابن منظور، فصل القاف، حرف السين، (٧٠-٧١). تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، مادة (قوس)، (١٦/ ٤١١)

١٢ انظر: معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي، (١٣٠-١٣١)

* جرت عادة العرب والمناطقة على تقديم المقدمة الصغرى، انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، يعقوب الباحسين، (٢٣٠).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أقسام الحد في القياس المنطقي: اصطلح المناطقة على تسمية موضوع النتيجة بـــ "الحد الأصغر"، وعلى محمولها بالحد بـــ "الحد الأكبر" وعلى الأمر المتكرر في المقدمتين والذي يسقط في النتيجة بـــ "الحد الأوسط"، كما اصطلحوا ايضاً على تسمية المقدمة التي يظهر فيها الحد الأصغر بـــ "المقدمة الصغرى"، وعلى تسمية المقدمة التي يظهر فيها الحد الأكبر بـــ "المقدمة الكبرى"، ولا عبرة بترتيب المقدمات لأنه لا يؤثر على صحة القياس*.

أشكال القياس: والمقصود بها: الصفة الحاصلة للقياس من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين من غير ملاحظة الأسوار**، ونظراً لأن الحد الأوسط يتصور وقوعه على أربع حالات أصبحت أشكال القياس أربعة تبعاً لذلك:

الشكل الأول: أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى، موضوعاً في الكبرى.

الشكل الثاني: أن يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين.

الشكل الثالث: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين.

الشكل الرابع: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى، وتسمية الأشكال وفق هذا الترتيب مراعى فيه جانب الكمال، وكون الشكل الأول أكمل الأشكال مجيئه على الترتيب الطبيعي؛ إذ ينتقل الذهن من الأصغر إلى الأوسط، ومن الأوسط إلى الأكبر مما يمكن الذهن من الحكم على الأصغر بالأكبر، ولأنه ينتج الطالب الأربعة دون غيره من الأشكال، فنتائجه تأتي موجبة كلية، وسالبة كلية، وموجبة جزئية، وسالبة جزئية، أما كون الثاني تالياً للأول فلأنه يشارك الأول في المقدمة الصغرى التي هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول، فالمحمول إنما يطلب لأجله سلباً أو إيجاباً، وأما كون الثالث تالياً للثاني فلأنه يشارك الأول في المقدمة الكبرى، وأما الرابع فلأنه لا يشارك لأول في شيء من مقدمتيه*.

ضروب القياس: وهي الهيئة الحاصلة لأي شكل من أشكال القياس، مع اتفاق مقدمتيه في الكم، والكيف، واختلافهما فيهما أو في أحدهما، وعلى ذلك فإن الضروب المحتملة لكل شكل هي ستة عشر ضربا، وليست كل هذه الضروب منتجة إنتاجاً صحيحاً، فبعض هذه الضروب منتج وبعضها عقيم[١٣].

** المقصود بأسوار القضية: استخدام ألفاظ التعميم مثل (كل) في حالة الإثبات، و(لا شيء) في حالة النفي.

* انظر كلام الدكتور يعقوب الباحسين حول الشكل الرابع، في كتابه طرق الاستدلال ومقدماتها، (٢٣٢-٢٣٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قواعد القياس:

أولاً: القواعد المتعلقة بتركيب القياس:

١-يجب أن يكون في القياس الحملي (البسيط) ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل: الحد الأصغر، والحد الأوسط، والحد الأكبر، وأن تستخدم هذه الحدود في القياس بمعنى واحد خالية من كل غموض أو التباس، لأنه إذا كانت أربع انعدمت الواسطة بين المقدمتين، وسهل الغلط والمغالطة.

٢-يجب إلا يزيد القياس الحملي البسيط على ثلاث قضايا، المقدمة الصغرى، والمقدمة الكبرى، والنتيجة اللازمة منهما بالضرورة لقيام علاقة التضمن بين النتيجة والمقدمتين، والغرض من الاقتصار على ثلاث قضايا هو توخي الوضوح والبساطة، لأننا إذا استنتجنا من أكثر من مقدمتين كان ذلك قياسا مركباً ولابد من تقسيمه إلى أقيسة متوالية، ضماناً لدقة القياس.

ثانياً: القواعد المتعلقة بالاستغراق:

١-يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً في إحدى المقدمتين على الأقل، ويعرف عدم مراعاة هذه القاعدة بمغالطة الحد الأوسط غير المستغرق، فإذا كان الحد الأوسط غير مستغرق لا في المقدمة الصغرى ولا في المقدمة الكبرى، فإن العلاقة بين هاتين المقدمتين تكون غير محددة.

٢-لا يجور أن يكون حدُ في قياس حملي صحيح مستغرقاً النتيجة، وليس مستغرقاً في المقدمة التي تحتويه؛ لأنه لا يجوز أن تؤكد

النتيجة أكثر مما تؤكده المقدمات، فإذا تجاوزت النتيجة المقدمات، فإن هذا خطأ في القياس يطلقون عليه "مغالطة عملية التجاوز" ويظهر في حالتين:

- أن يكون موضوع النتيجة مستغرقاً، لأنه محمول موجبة كلية، ويسمى هذا الخطأ "مغالطة تجاوز الحد الأصغر"

- أن يكون محمول النتيجة مستغرقاً، وغير مستغرق في المقدمة الكبرى، فإذا كان الحد الأكبر المستغرق في النتيجة، محمول قضية كلية سالبة، وليس مستغرقاً في المقدمة الكبرى، لأنه محمول قضية موجبة كلية، ويسمى "مغالطة تجاوز الحد الأكبر".

ثالثاً: القواعد المتعلقة بالكيف:

أ-يجب أن تكون إحدى المقدمتين، على الأقل، موجبة؛ فلا إنتاج من مقدمتين سالبتين، وبغير إيجاب إحدى المقدمتين، على الأقل، يكون الحد الأوسط عديم القيمة، إذ لا

---

١٣ انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها، يعقوب الباحسين، (٢٣٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يمكن معرفة العلاقة بين المقدمتين (الصغرى والكبرى) في النتيجة، وحينئذ تكون المقدمة الصغرى مانعة من دخول الحد الأصغر في الأوسط، والمقدمة الكبرى مانع من دخول الحد الأوسط في الأكبر، ولذلك يكون الحد الأوسط بعيداً عن الحدين الآخرين، ويطلق على مراعاة هذه القاعدة "مغالطة المقدمات السالبة".

ب-إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، وجب أن تكون النتيجة سالبة، وإذا كانت النتيجة سالبة، لزم أن تكون إحدى المقدمتين سالبة، وإذا كانت كلتا المقدمتين موجبتين، وجب أن تكون النتيجة موجبة.

رابعاً: القواعد المتعلقة بالكم:

أ-لا انتاج من مقدمتين جزئيتين، ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين على الأقل كلية، واستخراج نتيجة من مقدمتين جزئيتين فيه ما يسمى "مغالطة الحد الأوسط غير المستغرق"، أو تجاوز الحد الأكبر.

ب-إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، وجب أن تكون النتيجة جزئية.

ج-إذا كانت المقدمة الكبرى جزئية، فلا يجوز أن تكون الصغرى سالبة، ولو كان كذلك لكانت النتيجة سالبة، وحينئذٍ يكون الحد الأكبر مستغرقاً في النتيجة، ولكنه غير مستغرق في المقدمة الكبرى والتي من المفترض أن تكون جزئية، وفي ذلك ما يسمى مغالطة " تجاوز الحد الأكبر"[١٤].

أنواع القياس: ينقسم القياس باعتبارات متعددة:

أولاً: باعتبار صورته وهيئته التي يتألف منها ينقسم إلى:

أ-القياس الاقتراني: وهو ما كانت النتيجة فيه مستخلصة من المقدمات، عن طريق العقل، فهي ليست موجودة بصورتها بل بمادتها، وسمي اقترانياً لاقتران حدود القياس فيه من الأصغر والأكبر، والأوسط، وقيل: إنما سمي اقترانياً، لاشتماله على أداة الجمع والاقتران وهي الواو الواصلة التي تعطف المقدمة الصغرى على المقدمة الكبرى، وينقسم إلى:

١-القياس الحملي: وهو القياس المركب من القضايا الحملية المحضة، وله عدة أشكال:

- الشكل الأول: ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمة الصغرى، وموضوعاً في المقدمة الكبرى، ويشترط فيه إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى.

- الشكل الثاني: وهو ما كان الحد الأوسط محمولا في المقدمتين الصغرى والكبرى ويشترط له كلية المقدمة الكبرى، واختلاف

١٤ انظر المرجع السابق، (٢٣٤-٢٤١).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

القضيتين (المقدمتين) بالكيف.
- الشكل الثالث: وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين (الكبرى، والصغرى)، ويشترط فيه إيجاب الصغرى، وكلية إحدى المقدمتين.
- الشكل الرابع: وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى، محمولاً في الكبرى، وشرط إنتاجه عند المناطقة المتقدمين عدم اجتماع السلب والجزئية.
٢-القياس الشرطي: وهو الذي يتركب من قضايا شرطية محضة أو من قضايا شرطية وحملية، أو هو القياس الذي تكون بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية.
وكل ما ينطبق على القياس الحملي من صور الأشكال، وشروط الإنتاج، فهو منطبق على القياس الشرطي، وينقسم إلى خمسة أقسام هي:
- أن يتركب من قضيتين شرطيتين متصلتين، ويسمى "القياس الاقتراني الشرطي الاتصالي"، وينتج شرطية متصلة.
-أن يتركب من قضيتين شرطيتين منفصلتين، ويسمى "القياس الاقتراني الشرطي الانفصالي"، وينتج شرطية منفصلة.
- أن يتركب من شرطية متصلة، وحملية، وينتج شرطية متصلة.
- أن يتركب من شرطية منفصلة، وحملية، وينتج شرطية منفصلة.
-أن يتركب من شرطية متصلة، وشرطية منفصلة وينتج شرطية متصلة، وشرطية منفصلة.
ب-القياس الاستثنائي: وهو ما كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا في مقدماته بالفعل، وسمي استثنائياً لاشتماله على حرف الاستثناء "لكن"، وهو مركب من مقدمتين كبراهما، وصغراهما حملية استثنائية ونظراً لتنوع القضايا الشرطية إلى متصلة ومنفصلة فإن هذا النوع من القياس يتنوع أيضاً إلى قياسي استثنائي اتصالي، وقياسي استثنائي انفصالي.
١-القياس الاستثنائي الاتصالي: ويتألف من قضية شرطية متصلة، ومن قضية حملية مأخوذة من أحد طرفي هذه القضية الشرطية، أو من نقيضها وتوضع في القياس مقرونة بلفظ "لكن"، أو ما يقوم مقاماها من أدوات الاستثناء، مكونة بذلك المقدمة الصغرى في هذا القياس.
٢-القياس الاستثنائي الانفصالي: وهو ما يسمى عند الفقهاء بــ "السبر والتقسيم"، ويتألف هذا القياس من مقدمتين ونتيجة، مقدمته الكبرى قضية شرطية منفصلة، ومقدمته الصغرى استثنائية أي قضية حملية مقترنة بـــ "لكن" أو ما يقوم مقامها

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

تضع أحد الطرفين أو ترفعه، ومن نتيجة هي قضية حملية، تضع أو ترفع الطرف الآخر من القضية الشرطية المنفصلة.

ثانياً: باعتبار مادة مقدماته ينقسم إلى:

أ-القياس اليقيني المقدمات: وقد خص هذا النوع باسم البرهان، وهو على نوعين:

١-القياس الإني: وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر، في الذهن فقط دون أن يكون كذلك في الواقع الخارج، بل هو في الخارج على العكس، ويسمى هذا النوع عند الفقهاء والأصوليين بـــ "قياس الدلالة"، وسمي "إنيَّاً" نسبةً ل "إنَّ".

٢-القياس اللمَّي: وهو القياس الذي يكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن، والخارج معاً، وسمي "لُميَّاً" لكونه يقع في جواب "لِمَ"، وقيل عن اللُميَّة هي العليَّة، وعبر عن اللمي بأنه استدلال بالمؤثر على الأثر، ويسمى عند الفقهاء والأصوليين بـــــ "قياس العلة".

ب-القياس غير يقيني المقدمات: وهي أربع أنواع من القياس تمثل مراتب الحجج، وهي:

١-القياس الجدلي: وهو القياس الذي يتألف من القضايا المشهورة، أو المسلمة من قبل الخصم.

٢-القياس الخطابي: وهو القياس المؤلف من المظنونات أو المقبولات من القضايا، والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم، من تهذيب الأخلاق وأمر الدين وادنيا، أو تنفيرهم مما يضرهم من ذلك، فلابد أن تكون الحجة مما يقنع الناس ويستميل المستمعين، ويستعمل في جميع المجالات التي يعتمد فيها على الأخذ بالظن.

٣-القياس الشعري: وهو القياس المؤلف من القضايا أو المقدمات المخيلة[١٥]، التي تتأثر بها النفس انبساطاً أو انقباضاً، والغرض منه تحريك العواطف والانفعالات، وهذا النوع من الحجج يعتمد على صناعة الشعر، وقد يستجيب المخاطب لها، ويتأثر بمضمونها، ولو كان عالماً بعدم صحتها.

٤-القياس السوفسطائي: وهو القياس المؤلف من المقدمات الوهمية الكاذبة، التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات، أو من المقدمات المشبهات، وهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق، إما في الصورة أو في المعنى.

---

١٥ انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها، يعقوب الباحسين، (٢٦٦).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ثالثاً: أنواع أخرى من القياس:

أ-قياس الخلف: ويقصد به إثبات المطلوب بإبطال النقيض، وهو مركب من قياسين: (أحدهما) اقتراني من حملية وشرطية متصلة، و(الثاني) استثنائي.

ووجه إثباته للمطلوب أن الحق لا يخرج عن الشيء أو نقيضه، فإذا بطل النقيض، تعين الأصل.

ب-قياس الدور: وهو قياس يلجأ إليه لإثبات صدق إحدى مقدمتي قياس ما عند الشك فيها، ويكون ذلك بأخذ نتيجة القياس، وعكي إحدى المقدمتين عكساً مستوياً، من دون تغيير في الكمية، وجعلها مقدمة ثانية، ويشترط في عكس المقدمات المتعاكسة أن تكون حدودها متساوية، يمكن عكسها من دون تغيير الكمية، وذلك في الموجبة الكلية.

ج-القياس المضمر: وهو ما حذفت إحدى قضاياه، إذ الأصل في صورة القياس المنطقي أن يتألف من ثلاث قضايا هي المقدمتان (الصغرى والكبرى)، والنتيجة المترتبة عليهما، ولكن الاثبات بجميع هذه القضايا ليس لازماً، ويتنوع إلى:

- القياس المضمر من الدرجة الأولى: وهو القياس الذي حذفت منه مقدمته الكبرى.
- القياس المضمر من الدرجة الثانية: وهو القياس الذي حذفت منه مقدمته الصغرى.
- القياس المضمر من الدرجة الثالثة: وهو القياس الذي حذفت منه النتيجة.

د-قياس المساواة: وهو من الأقيسة المركبة، لإنه يمكن إرجاعه إلى قياسين، ويتألف من مقدمتين محمول أولاهما هو موضوع الثانية، وصدق ها القياس متوقف على مقدمة محذوفة تقديرها، أن المماثل للمماثل مماثل، أو مساوي المساوي لشيء مساوٍ له.

ه-قياس الإحراج: وهو قياس الغاية منه وضع الخصم في موقف لا مفر له فيه، من قبول أحد بديلين

كلاهما سيء بدرجة واحدة.

و-القياس المركب: ويدخل فيه ما تقدم من الأنواع، وينقسم إلى:

- القياس المركب موصول النتائج.
- القياس المركب مفصول النتائج[١٦].

رابعاً: الملحق بالقياس:

أ-قياس التمثيل: وهو أحد أنواع القياس غير المباشر، وهو ما يسمى عن الفقهاء والأصوليين بـــ "القياس"، وعند المتكلمين "قياس الغائب على الشاهد"، وهو إثبات

١٦ المرجع السابق، (٢٦٣-٢٨١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

حكم واحد في جزئي، لمنى مشترك بينهما، وقيل في تعريفه هو المؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علّة الحكم له، يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي وله نوعان:

١-أن يكون الجامع بين الأصل والفرع من الصفات العرضية التي صادف وجودها في جزئيتين، وهذ النوع لا يفيد إلا الظن، واحتمالات الخطأ فيه كثيره.

٢-أن يكون الجامع بين الأصل والفرع علة في الحكم، وهذا النوع يفيد الظن، لكن الظن فيه أقوى مما في النوع السابق.

وللمناطقة في إثبات العلة طريقتان:

- الدوران ويسمى الطرد والعكس: وهو اقتران الشيء مع غيره وجوداً وعدماً، فكلما وجدت العلة وجد الحكم، وكلما انتفت العلة انتفى الحكم.
- السبر والتقسيم: أي إيراد أوصاف الأصل، وإبطال صلاحية بعضها للتعليل، لتنحصر العلة في الباقي.

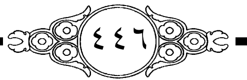
ب-الاستقراء: وهو عملية انتقال من قضية جزئية إلى أخرى جزئية، وهذا هو قياس النظير أو التمثيل المتبع عند الفقهاء أو الانتقال من قضية جزئية إلى قضية كلية وهذا هو الاستقراء[١٧].

ج-قياس الشمول: وهو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، ولحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول، وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، ومن جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيحكم عليه بذلك الكلي.

ولهذا كان الدليل أخص من مدلوله الذي هو الحكم فإنه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم، واللازم لا يكون أخص من ملزومه، بل أعم منه أو مساويه، وهو المعنى بكونه أعم.

والمدلول الذي هو محل الحكم وهو المحكوم عليه المخبر عنه الموصوف الموضوع أما أخص من الدليل أو مساويه، فيطلق عليه القول بأنه أخص منه لا يكون أعم من الدليل؛ إذ لو كان أعم منه، لم يكن الدليل لازماً له، فلا يعلم ثبوت الحكم له، فلا يكون الدليل دليلاً، وإنما يكون إذا كان لازما للمحكوم عليه الموصوف المخبر عنه الذي يسمى الموضوع، والمبتدأ مستلزماً للحكم الذي هو صفة وخبر وحكم، وهو الذي

١٧ المرجع السابق، (٢٨٥-٢٨٨).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يسمى المحمول والخبر، وهذا كالسكر الذي هو أعم من النبيذ المتنازع فيه، وأخص من التحريم، وقد يكون
الدليل مساوياً في العموم والخصوص للحكم لازماً للمحكوم عليه.
ولهذا كانت أذهان بني آم تستدل بالأدلة على المدلولات، وإن لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما في نفوسهم، وقد يعبرون بعبارات مبينة لمعانيهم، وإن لم يسلكوا اصطلاح طائفة معينة من أهل الكلام ولا المنطق ولا غيرهم، فالعلم بذلك الملزوم لابد أن يكون بيناً بنفسه أو بدليل آخر[١٨]

المبحث الأول : نقد القياس المنطقي (الجانب الهدمي) عند شيخ الإسلام ابن تيمية بمقاميه السالب والموجب :

أولا: نقد المقام السالب للقياس:

نظرية القياس هي المحور الأساسي في علم المنطق، وهذا ما جعل شيخ الإسلام ابن تيمية يكثف الفعل التفكيكي لهذه النظرية، فقد كان يدرك أن تداعي هذه النظرية سيؤدي إلى تداعي المنطق برمته ولذلك ركز على نقد القياس ببيان قصوره، ويتمثل ذلك بنقد المقامين السالب والموجب.

- نقد زعمهم "أن التصديقات لا تنال إلا بالقياس المنطقي":

ويتمثل هذا النقد في رد قول المناطقة: "لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس"، فقد نقد شيخ الإسلام هذا الزعم المتمثل في اشتراط القياس باعتبار أن حصول العلم محصور عليه ومربوط بالتزود بأسبابه حيث دحض تلك المنطلقات مقررا أنها ليست إلا من قبيل التحكم المحض والدعوى اللامنهجية والتي تحتاج الدليل بحسبها قضية سلبية مفتقرة إلى عنصر البديهة إذ هي ليست مما تُدرك بالفطرة[١٩].

(فصاروا مدعين مالم يبينوه بل قائلين بغير علم إذ العلم بهذا السلب متعذر على أصلهم فمن اين لهم أنه لا يمكن أحدا من بني آدم أن يعلم شيئا من التصديقات التي ليست عندهم بديهية إلا بواسطة القياس المنطقي الشمولي)[٢٠].

-نقد قولهم "لابد في القياس من قضية كلية":

فالحس لا يدرك الكليات وإنما تدرك بالعقل، ولا يجوز أن تكون معلومة بطرق آخر لما يستلزم ذلك من الدور والتسلسل وكلاهما باطل، كما أنهم معترفون أن من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري، فأما البديهي فلا يحتاج إلى قياس، وأما

١٨ مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٣/٩).
١٩ انظر: مقال "نقد المقام السالب" عند ابن تيمية، عبد الله السعوي، جريدة الجزيرة الإلكترونية.
٢٠ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (٨٨).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

النظري فيحتاج إلى كسب بالحد والقياس بحسب اختلاف قوى الأذهان، فما يكون نظري عند شخص، يكون عند الأخر بديهياً[٢١]، وبهذا الاعتراف يبطل قولهم أن التصديقات لا تنال إلى بالقياس.

-نقد تعريف القياس:

يعرف المناطقة القياس بأنه: " قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر "، ولا يوافق شيخ الإسلام على هذا التعريف، ويوجه إليه النقد على أساس الالتزام بأن القياس يتألف من مقدمتين، يخالف المعنى الموجود في تعريف القياس ولذلك يقول: " وإذا كانوا قد جعلوا القياس مؤلفاً من أقوال وهي القضايا، لم يجب أن يراد بذلك قولان فقط لأن الجمع إما أن يكون متناولاً لاثنين فصاعداً، قوله تعالى: (فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ)[٢٢]، وإما أن يراد به الثلاثة فصاعداً وهو الأصل عند الجمهور ... ويقولون: نحن نقول: أقل ما يكون في القياس من مقدمتين، وقد يكون مقدمات. فيقال هذا خلاف ما في كتبكم فإنكم لا تلتزمون إلا مقدمتين فقط. وأما في معنى القياس فيقول: "ولفظ القياس يقتضي التقدير" ... والتقدير يحصل باثنين وبثلاثة فأصل التقدير بواحد، وإذا قدر باثنين أو ثلاثة فتكون تلك التقديرات أقيسة لا قياسا واحداً فجعلهم ما زاد على الاثنين من المقدمات في معنى أقيسة متعددة وما نقص عن الاثنين نصف قياس لا قياس تام، اصطلاح محض لا يرجع إلى معنى معقول[٢٣].

-نقد الاقتصار على مقدمتين في القياس:

فشيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن المستدل يستطيع الاستنتاج من أقل أو أكثر من مقدمتين، وذلك لعدم وجود دليل يؤيد الاقتصار على مقدمتين، يقول ابن تيمية: "وأما قولهم: الاستدلال لابد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان فهذا قول باطل طرداً وعكساً، وذلك أن احتياج المستدل إلى المقدمات مما يختلف فيه حال الناس، فمن الناس من لا يحتاج إلا إلى مقدمة واحدة لعلمه بما سوى ذلك. كما أن منهم من لا يحتاج في عمله بذلك الاستدلال، بل قد يعلمه بالضرورة، ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ومنهم من يحتاج إلى ثلاث، ومنهم من يحتاج إلى أربع وأكثر"[٢٤]، ويعلل ابن

---

٢١ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (١٠٣)، وصون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي، (٣٣/٢).

٢٢ سورة النساء: الآية ١١.

٢٣ انظر: الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمة، (١٧٥-١٧٦).

٢٤ مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٥٩/٩).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

تيمية ذلك بكونه عائداً إلى حاجة المستدل لإنتاج الدليل وحاجته إلى المقدمات وهذا مما يتفاوت فيه الناس[٢٥]، ويقول: "طريقة نظار المسلمين أن يذكروا من الأدلة على المقدمات ما يحتاجون إليه، ولا يلتزمون في كل استدلال أن يذكروا مقدمتين"[٢٦]

-إبطال قول المناطقة "ليس المطلوب أكثر من جزأين":

يرفض شيخ الإسلام قول المناطقة "أنه ليس المطلوب أكثر من جزأين"[٢٧]، فهو على حد قولهم لا يحتاج إلى أكثر من مقدمتين، ويرى أنه إذا كان مقصودهم أنه "ليس له إلا اسمان مفردان فليس الأمر كذلك بل قد يكون التعبير عنه بأسماء متعددة"، فإذا كانت القضية مقيدة بقيود كثيره لم تكن مؤلفة من لفظين بل من ألفاظ ومعان متعددة.

أما إذا كان مقصود المناطقة "أن المطلوب ليس إلا معنيان سواء عبر عنهم بلفظين أو ألفاظ متعددة"[٢٨]، قيل: ليس الأمر كذلك، بل قد يكون المطلوب حسب طلب الطالب، وهو الناظر المستدل، والسائل المتعلم الناظر، وكل منهما قد يطلب معنى واحداً، وقد يطلب معنيين، وقد يطلب عدة معان، والعبارة هي المطلوبة، فقد تكون بلفظين، وقد تكون بأكثر، فتخصيص العدد باثنين دون ما زاد تحكم لا معنى له[٢٩].

-نقد صور الاستدلال الأرسطية:

تتمثل صور الاستدلال الأرسطي في قياس الشمول الآيل إلى اليقين فهو استدلال بالكلي على الجزئي (العام على الخاص)، وقياس التمثيل المفضي إلى الظن وهو من باب الاستدلال بأحد الجزأين على الآخر (خاص على خاص)، وقياس الاستقراء وهو إن كان تاما فمآله يقيني، وإن كان سوى ذاك فهو ظني والاستقراء هو من قبيل الاستدلال بالجزئي على الكلي (الخاص على العام). هذا وقد تناول ابن تيمية تلك الأشكال الاستدلالية من ثلاثة مناحي:

أحدها: من ناحية حصر صور الاستدلال في ثلاثة فقط.

الثاني: من ناحية تصور المسلمين لها وإدراكهم لحيثياتها.

الثالث: من حيث إيصال بعضها إلى اليقين والبعض الآخر إلى الظن.

أما حصر صور الاستدلال في ثلاثة: فقد أورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية من الاعتراضات ما جعله يتقوض من أساسه، حيث قرر أن الدليل على ذلك القانون

---

٢٥ انظر: المرجع السابق، (١٥٩/٩).

٢٦ انظر: المرجع السابق، (١٨٤/٩).

٢٧ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (١٧٣).

٢٨ المرجع السابق، (١٧٤).

٢٩ انظر: المرجع السابق، (١٧٤-١٧٥).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

سيعييهم الظفر به ولن يستطيعوا إلى ذلك سبيلا لأن هناك صور إسلامية للاستدلال تنقض هذا الحصر المتكلف فهناك "الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم له بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه عدمه"[٣٠].

وقد أكد ابن تيمية أن حصر الأدلة بهذه الطرق الثلاثة لا يخرج عن أمرين إما أن يكون باطلا أو أن يكون لونا من الإسهاب الباعث على الملل لقاء إطالة الكلام على نحو يقلل من فرص الفهم ويضاعف وعورة الطريق على المستدل، وينهك طالب الحقيقة، وتستنفد جهده، وتصادر طاقته، وهذا ولاشك عنصر فاعل في التشويش على الذهن حيث أنه كان بالإمكان الاهتداء إلى الحقيقة عبر المسالك الميسورة، ويؤكد ابن تيمية أن "طريقة القرآن هي أقوم الطرق (إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)[٣١] أما الطرق المنطقية فهي مع ضلالهم في البعض واعوجاج طريقهم وطولها في البعض الآخر إنما يوصلهم إلى أمر لا ينجي من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لهم السعادة"[٣٢].

وأما من ناحية تصور المسلمين لها فيقول ابن تيمية: "إن النـــــاس يستدلون بالأدلـــة على المدلولات وإن لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما في نفوسهم وقد يعبرون بعبارات مبينة لمعانيهم وإن لم يسلكوا اصطلاح طائفة معينة من أهل الكلام ولا المنطق ولا غيرهم"[٣٣].

ومعنى كلام ابن تيمية هنا هو أن الناس يستدلون بالكلي على الجزئي وبالجزئي على الكلي وبالجزئي على الجزئي من غير أن يستعملوا قوالب الاستدلال الأرسطية وإنما من السليقة التي جبلوا عليها.

وأما من حيث إيصال بعضها إلى اليقين والبعض الآخر إلى الظن: فإنه حينما يقرر المناطقة يقينية الشمولي وظنية التمثيلي، فإن ابن تيمية من جهة الأخرى يقرر أن حقيقة أحدهما تنطبق على الآخر فهذه ليست إلا هذه، فهما متعادلان وحيثما جاز هذا جاز ذاك، وحيثما حُكم بأحدهما حكم بذاك، ويختلفان فيما بينهما في شكل الاستدلال وصورته، وبالتالي فإن الاعتبار منصرف إلى الدلالات فإن كانت يقينية تحقق بها اليقين وإن كانت ظنية فإنها لا تفيد إلا الظن. إذاً فحقيقتهما واحدة ويؤولان إلى مصير

٣٠ مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٥٤/٩).
٣١ سورة الإسراء: الآية (٩).
٣٢ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢١٤).
٣٣ المرجع السابق، (٢١٨).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

واحد يحدده نوعية الدلالة فإن كانت يقينية أفضت إلى يقين وإن لا فلا[٣٤]، ولذا يقول ابن تيمية: "إن إفادة الدليل لليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين"[٣٥] إذاً فالاعتبار ليس بصورة القضية وإنما بمادة العلم.

ويتضح مما سبق أن "المقام السالب" في القياس تعتريه الكثير من العيوب والنقائص حيث أن النقد الذي وجهه له شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله تعالى من خمس نقاط تمثلت في نقد "أن التصديقات لا تنال إلا بالقياس المنطقي"، و"لابد في القياس من قضية كلية"، و"نقد تعريف القياس "، و"اقتصار القياس على مقدمتين"، و"نقد حصر صور الاستدلال في ثلاثة"، وبهذا قوض شيخ الإسلام أهم دعائم القياس المنطقي بنقده للمقام السالب.

ثانيا: نقد المقام الموجب للقياس:

يرى شيخ الإسلام ابن تيميه أن مقام "القياس يفيد العلم بالتصديقات"، هو أدق المقامات، لأنه يفيد العلم، ولكنه يرى أن العلم ينال بغير طريق المنطق، ولذلك يشير شيخ الإسلام إلى العديد من المسائل المهمة في نقده لهذا المقام وهي:

-كون القياس المنطقي عديم التأثير في العلم:

فقد أشار شيخ الإسلام إلى أن نظار المسلمين في كلامهم على هذا المنطق الأرسطي صاحب التعاليم أن ما ذكره المناطقة من صور القياس ومواده مع كثرة التعب العظيم ليس فيه فائدة علمية بل كل ما يمكن علمه بالقياس المنطقي يمكن علمه بدونه "فلم يكن في قياسهم لا تحصيل العلم بالمجهول الذي لا يعلم بدونه ولا حاجة به إلى ما يمكن العلم به بدونه فصار عديم التأثير في العلم وجودا وعدما"[٣٦]، فكل ما فيه إتعاب الأذهان وتضييع الزمان وكثرة الهذيان[٣٧].

- **القياس المنطقي غير فطري:**

فالأمور الفطرية متى جعل لها طرق غير فطرية كانت تعذيباً للنفوس بلا منفعة لها، كما لو قيل لرجل اقسم هذه الدراهم بين هؤلاء النفر بالسوية فان هذا ممكن بلا كلفة فلو قال له قائل: اصبر فانه لا يمكنك القسمة حتى تعرف حدها وتميز بينها وبين الضرب، فان القسمة عكس الضرب، فان الضرب هو تضعيف آحاد العددين

٣٤ انظر نقض المنطق شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (٢٠٣-٢١١).
٣٥ مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (١٩٩/٩).
٣٦ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (٢٤٨).
٣٧ انظر: المرجع السابق، (٢٤٨).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

بآحاد العدد الآخر والقسمة توزيع ... فهذا وإن كان كلاما صحيحا لكن من المعلوم أن من معه مال يريد أن يقسمه بين عدد يعرفهم بالسوية إذا ألزم نفسه أنه لا يقسمه حتى يتصور هذا كله، كان هذا تعذيبا له بلا فائدة وقد لا يفهم هذا الكلام وقد يعرض له فيه إشكالات[٣٨].

-القياس المنطقي من الأسباب المعوقة للعلم:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إذا كان المطلوب من الأدلة والبراهين بيان العلم وبيان الطرق المؤدية إليه، فإن أدلة المنطق من الأسباب المعوقة للعلم لما في المنطق من كثرة تعب الذهن كمن يريد أن يسلك الطريق ليذهب إلى مكة أو غيرها من البلاد فإذا سلك الطريق المستقيم المعروف وصل في مدة قريبة بسعي معتدل وإذا قيض له من يسلك به التعاسيف*، فانه يتعب تعبا كثيرا حتى يصل إلى الطريق المستقيمة أن وصل وإلا فقد يصل إلى غير المطلوب فيعتقد اعتقادات فاسدة وقد يعجز بسبب ما يحصل له من
التعب والإعياء، فلا هو نال مطلوبه، ولا هو استراح[٣٩].

-القياس لا يفيد إلا العلم بالكليات:

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه إذا كان القياس لا يفيد إلا العلم بأمور كلية، فإنه لا يفيد العلم بشيء معين من الموجودات ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو أيسر من قياسهم فلا تعلم كلية بقياسهم إلا والعلم بجزئياتها ممكن بدون قياسهم الشمولي وربما كان أيسر فان العلم بالمعينات قد يكون أبين من العلم بالكليات[٤٠].

-نقد الجانب الصوري في القياس:

فالمناطقة كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية يهتمون فقط بالجانب الصوري للقياس دون الاهتمام بمادته ويقول: " فان قياسهم ليس فيه إلا شكل الدليل وصورته، وأما كون الدليل المعين مستلزما لمدلوله فهذا ليس في قياسهم ما يتعرض له بنفي ولا إثبات، وإنما هذا بحسب علمه بالمقدمات التي اشتمل عليها الدليل وليس في قياسهم بيان صحة شيء من المقدمات ولا فسادها وإنما يتكلمون في هذا إذا تكلموا في مواد

---

٣٨ المرجع السابق، (٢٤٩).
* العسف في اللغة الأخذ عل غير طريق بحيث يدور به طرقا دائرة ويسلك به مسالك منحرفة، انظر المرجع السابق، (٢٤٨).
٣٩ انظر: المرجع السابق، (٢٤٨).
٤٠ المرجع السابق، (٢٥١-٢٥٢).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

القياس وهو الكلام في المقدمات من جهة ما يصدق بها وكلامهم في هذا فيه خطأ كثير "[41]، ويؤكد شيخ الإسلام أن المطلوب من الأدلة أن تكون طريقا للوصول إلى المطلوب من العلم، لا أن تكون هي علماً بحد ذاتها يقول شيخ الإسلام: "فان الدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود، وكل ما كان مستلزما لغيره فانه يمكن أن يستدل به عليه، ولهذا قيل: الدليل ما يكون النظر الصحيح فيه موصلا إلى علم أو ظن".

-أن الحقيقة المعتبرة في كل دليل هو اللزوم:

فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ اللزوم ولا تصور معنى هذا اللفظ، بل من عرف أن كذا لا بد له من كذا، أو أنه إذا كان كذا كان كذا، وأمثال هذا فقد علم اللزوم ،كما يعرف أن كل ما في الوجود فهو أية لله، فإنه مفتقر إليه محتاج إليه لا بد له منه فيلزم من وجوده وجود الصانع، وكما يعلم أن المحدث لا بد له من محدث كما قال تعالى: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)[42] وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم أنه لما قدم في فداء الأسرى عام بدر سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور قال: فلما سمعت قوله: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) أحسست بفؤادي قد انصدع.

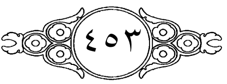
فان هذا تقسيم حاصر يقول أخلقوا من غير خالق خلقهم فهذا ممتنع في بداية العقول أم هم خلقوا أنفسهم فهذا أشد امتناعا فعلم أن لهم خالقا خلقهم وهو سبحانه وتعالى ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس لا يمكن أحدا إنكارها فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعى وجود حادث بدون محدث أحدثه ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه[43].

-حصول العلم لا يتوقف على القياس المنطقي:

ويرى ابن تيمية أن القياس المنطقي إذا كانت مواده يقينية موصل للعلم، إلا أن العلم الحاصل منه لا يحتاج فيه إلى القياس المنطقي بل يحصل بدونه، ويقول: " فلا يمكن قط أن يحصل بالقياس الشمولي المنطقي الذي يسمونه البرهاني علم إلا وذلك يحصل ب قياس التمثيل الذي يستضعفونه فان ذلك القياس لا بد فيه من قضية كلية والعلم بكون الكلية كلية لا يمكن الجزم به إلا مع الجزم بتماثل أفراده في القدر المشترك وهذا يحصل ب قياس التمثيل"[44]،

---

٤١ المرجع السابق، (٢٥٢).
٤٢ سورة الطور: الآية (٣٥).
٤٣ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٢٥٢-٢٥٣).
٤٤ المرجع السابق/ (٢٩٩).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

كما يرى رحمه الله أن قياسي الشمول والتمثيل ينتفع بهما إذا تلقت بعض مقدماتها الكلية عن المعصوم، واستعملت في الإلهيات بطريق الأولى، وبدون ذلك فلا بالبرهان في الإلهيات، وأما في الطبيعيات فيرى أن القياس لا ينفع منفعة علمية برهانية، وإنما قد تنحرف فتكون من باب التغليب، وأما القياس الرياضي المجرد عن المادة كالحساب والهندسة فهو وإن كان صحيح في نفسه إلا أنه لا يوصل إلى حقيقة لأن الحقيقة تقوم على ما في الخارج، لا على ما في الذهن، وأما القياس الهندسي فإذا كان يؤدي إلى الوصول إلى علم الهيئة-كصفة الأفلاك والكواكب ومقادير ذلك وحركاته- فهذا بعضه معلوم بالبرهان، وأكثره غير معلوم به، وبينهم فيه اختلاف كثير[٤٥] "فصار المعلوم ببراهينهم من الرياضي وغيره لا تزكو به النفوس ولا يعلم به من الأمور الموجودة إلا كما يعلم بقياس التمثيل"[٤٦]

-إن المعين المطلوب علمه بالقضايا الكلية يعلم قبلها وبدونها:

"المقصود بهذه القضايا الكلية أما أن يكون العلم بالموجود الخارجي أو العلم بالمقدرات الذهنية أما الثاني ففائدته قليلة وأما الأول فما من موجود معين إلا وحكمه بعلم تعينه اظهر وأقوى من العلم به عن قياس كلى يتناوله فلا يحصل بالقياس كثير فائدة بل يكون ذلك تطويلا"[٤٧]، فشيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن قياس التمثيل أكثر يقيناً من قياس الشمول، وذلك لأنه يصل إلى الجزئيات المعينة للقضية الكلية فالعلم بالجزئي أقوى من العلم بالكلي، نحن نصل إلى هذه المعرفة بالقياس التمثيلي لأنه أصل القياس الشمولي، فالشمولي مبناه على التمثيلي ولذلك من الخطأ اعتبار التمثيلي ظني، الشمولي يقيني[٤٨].

- الاستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفي على الجلي:

فالمناطقة يدعون أن ما يحصلون عليه من الكليات إذا كان علما فهو مما يعرف بالقياس المنطقي الشمولي، ولكن بن تيمية يرى أن ما يحصلون عليه من العلم إنما يكون بالقياس التمثيلي، أيضاً إن ما يدعون توقفه على القياس الشمولي تعلم أفراده التي يستدل عليها بسهولة ويسر بدون هذا القياس، وذلك لأن الاستدلال بالكليات على أفرادها الجزئية هو استدلال بالخفي على الجلي[٤٩].

---

٤٥ انظر: المرجع السابق، (٢٩٩).
٤٦ المرجع السابق، (٢٩٩).
٤٧ المرجع السابق، (٣١٦).
٤٨ انظر المرجع السابق، (٣١٧).
٤٩ انظر: المرجع السابق، (٣٢٧).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ويرى ابن تيمية أن القياس يفيد قضية كلية، لكنه يفيد قضية كلية يقينية إذا كان مؤلفاً من المقدمات اليقينية المحضة الواجب قبولها والتي يمتنع نقيضها، أما إذا كان مؤلفاً من القضايا التجريبية والعادية كالقضية الطبية والطبيعية والنحوية فهذه يمكن نقضها كثيراً، كما لا يجزم العقل بامتناع انتقاضها إلا بشروط، والقضية الكلية إذا جاز انتقاضها لم يكن عندهم مادة للبرهان بل للجدل والخطابة.

والمناطقة لا يمكنهم الاستدلال بالقضايا الكلية الخفية على قضايا جزئية واضحة وينتقد ابن تيمة طريقة المناطقة حيث لا يقبلون في "الحد" أن يعرف الجلي بالخفي، بينما يقبلونه في البرهان وهو أشد عيباً فالبرهان لا يراد به إلا به إلا بيان المدلول عليه وتعريفه وكشفه وإيضاحه فإذا كان هو، أوضح وأظهر كان هذا بيانا للجلي بالخفي، وأما الحد فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود لا تعريف الماهية وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميز اخفى وقد يكون أجلى[50].

ويرى ابن تيمية أن الصحيح أن يستدل بالجزئي على الكلي أو بالجلي على الخفي، وعلى ذلك فمبدأ القياس عنده باطل، فالاستدلال بالكلي على أفراده يتناقض مع معرفتنا بما هو في الواقع الخارجي، أي أن معرفتنا بالجزئيات معرفة واضحة أما معرفتنا بالكليات فهي ذهنية، وبالتالي فهي غير واضحة بشكل تام[51].

-من الأقيسة ما تكون مقدمتاه ونتيجته بديهية:

المناطقة يقررون أن القياس هو العلم بثبوت الحكم لكل فرد من الأفراد، لا بد أن يكون العلم بثبوت بعض الأحكام لبعض الأفراد بديهياً، وإلا لزم الدور أو التسلسل الباطلان، وإذا كانت المقدمات أو بعضها بديهيا، كان العلم ببديهية أفرادها أسهل، وبالتالي فلا حاجة للقياس المنطقي، لأنه تطويل، وتضييع للزمان، وإتعاب الأذهان[52].

-من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بغير توسط القياس:

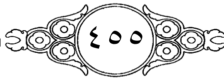
"أن الحس يدرك المعينات أولا ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة فان الإنسان يرى هذا الإنسان وهذا الإنسان وهذا الإنسان ويرى أن هذا حساس متحرك بالإرادة ناطق وهذا كذا وهذا كذا فيقضى قضاء عاما أن كل إنسان حساس متحرك بالإرادة ناطق ... العلم بالقضية العامة أما أن يكون بتوسط قياس أو بغير توسط قياس فان كان لا بد من توسط قياس والقياس لا بد فيه من قضية عامة لزم أن لا يعلم العام إلا بالعام

---

٥٠ المرجع السابق، (٣٢٨).

٥١ المرجع السابق، (٣٤٤).

٥٢ انظر المرجع السابق، (٢٦٢).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وذلك يستلزم الدور أو التسلسل فلا بد أن ينتهي الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبديهة.
أمكن علم القضية العامة بغير توسط قياس أمكن علم الأخرى فان كون القضية بديهية أو نظرية ليس وصفا لازما لها يجب استواء جميع الناس فيه بل هو أمر نسبى إضافي بحسب حال علم الناس بها فمن علمها بلا دليل كانت بديهية له ومن احتاج إلى نظر واستدلال بدليل كانت نظرية له.
وكذلك كونها معلومة بالعقل أو الخبر المتواتر أو خبر النبي الصادق أو الحس ليس هو أمرا لازما لها[٥٣].

-الأدلة القاطعة على استواء قياسي الشمول والتمثيل:

يدعي المناطقة أن القياس الشمولي يقيني، إما قياس التمثيل فلا يفيد اليقين، ويعارض شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الادعاء بقوله: "أن من قياس التمثيل ما يفيد اليقين، ومنه ما لا يفيده كالشمول فان الشيئين قد يكون تماثلهما معلوماً وقد يكون مظنوناً كالعموم وإن جمع بينهما بالعلة فالعلة في معنى عموم الشمول، ويوضح ذلك أن قياس الشمول يؤول في الحقيقة إلى قياس التمثيل كما أن الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول ... فقياس الشمول مبناه على اشتراك الأفراد في الحكم العام وشموله لها وقياس التمثيل مبناه على اشتراك الاثنين في الحكم الذي يعمهما ومآل الأمرين واحد[٥٤].

ومما سبق يتبين أن شيخ الإسلام ركز في نقده للقياس على أهم دعائم القياس وهما (المقام السالب، والمقام الموجب) حتى يبين عوار المنطق الأرسطي وعدم كفايته في تحقيق المعرفة.

المبحث الثاني: البدائل الإسلامية للقياس المنطقي عند شيخ الإسلام ابن تيمية :

أولا: الميزان الإلهي (القرآن الكريم)

لم يكن نقد شيخ الإسلام ابن تيمية للقياس المنطقي من أجل الهدم والتقويض، بل كان لإظهار عدم كفاية المنطق في بلوغ المعرفة، وعدم كفايته كذلك في تحقيق العصمة للتفكير الإنساني من الوقوع في الخطأ، ثم تقديم البدائل الإيجابية المناسبة، فوضع رحمه الله منهجاً صحيحاً للاستدلال مستمد من القرآن الذي يحتوي على شتى صور الاستدلال دون تطويل ودون إتعاب للأذهان وتضييع للزمان، فبين رحمه الله الميزان الذي توزن به الأمور فيعرف صحيحها من فاسدها هو القرآن الكريم، وقد

٥٣ المرجع السابق، (٣٦٣).
٥٤ المرجع السابق، (٣٦٤-٣٦٥).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

استند في منهجه إلى آيات القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾[٥٥]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[٥٦]، فقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه أرسل الرسل وأنزل معهم الكتاب والميزان حتى يقوم الناس بالقسط، والميزان هو العدل.

وقال بعض المفسرين: الميزان ما توزن به الأمور، وهو ما يعرف به العدل، وأما قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[٥٧]، فالمقصود بالميزان الأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات وتفرق
بين المختلفات[٥٨].

والميزان هو: "العدل والاعتبار، والقياس الصحيح، والعقل الرجيح، وكل الدلائل العقلية من الآيات الآفاقية والنفسية، والاعتبارات الشرعية، والمناسبات والعلل، والأحكام والحكم داخلة في الميزان[٥٩]، وإذا اطلق لفظ الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[٦٠]، دخل فيه الميزان لأن الله تعالى بين في كتابه من الأمثال المضروبة، والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل[٦١].

فالميزان المنزل من عند الله تعالى هو القياس الصحيح الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين وهذا يسمى "قياس الطرد" لأنه يحكم في النظائر بحكم واحد، فيطرد الحكم في المتشابهات، والتفريق بين المختلفين ويسمى "قياس العكس" لأنه يحكم بالنقيض بغير حكم نقيضه، وهذا ما يقوله الفقهاء أن العلة تعمل طرداً وعكسا، أي انها إذا وجدت أنتجت الحكم، وإن لم توجد كان الحكم خلافه، والقياس الفاسد هو الذي لا يتحقق فيه التماثل في العلة، أو يتحقق فيه الافتراق في علة الحكم، أو توجد العلة ولكن يوجد المعارض المانع من استمرار الحكم كالأصل[٦٢].

---

٥٥ سورة الشورى: الآية (١٧).
٥٦ سورة الحديد: الآية (٢٥).
٥٧ سورة الرحمن: الآية (٧).
٥٨ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٣٣٣).
٥٩ المنطق اليوناني، تأريخه العقدي، وتعريفه، ومنهجه العلمي، الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن دجين السهلي، (٧٧٢)، بحث محكم منشور في مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، عام ١٤٢٩.
٦٠ سورة البقرة: الآية (٢١٣).
٦١ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٣٣٣).
٦٢ انظر: ابن تيمية "حياته وعصره وآراؤه الفقهية"، محمد أبو زهرة، (٣٩٤-٣٩٥).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فالقياس الصحيح هو الميزان الذي يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير، كما يعرف به اختلاف المختلفات، ومعرفة الأشياء تكون بموازين خاصة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " فمعرفة أن هذه الدراهم أو غيرها من الأجسام الثقيلة بقدر هذه تعرف بموازينها، وكذلك معرفة أن هذا الكيل مثل هذا يعرف بميزانه وهو المكاييل، وكذلك معرفة أن هذا الزمان مثل هذا الزمان يعرف بموازينه التي يقدر بها الأوقات، ... فلا بد بين كل متماثلين من قدر مشترك كلى يعرف به أن أحدهما مثل الآخر.

فكذلك الفروع المقيسة على أصولها في الشرعيات والعقليات تعرف بالموازين المشتركة بينهما وهي الوصف الجامع المشترك الذي يسمى "الحد الأوسط"[٦٣]، ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بالمثال:

ففي **الشرعيات** يقول رحمه الله: " إذا علمنا أن الله حرم خمر العنب لما ذكره من أنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع بين المؤمنين العداوة والبغضاء ثم رأينا نبيذ الحبوب من الحنطة والشعير والرز وغير ذلك يماثلها في المعنى الكلى المشترك الذي هو علة التحريم كان هذا القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان التي انزلها الله في قلوبنا لنزن بها هذا ونجعله مثل هذا فلا نفرق بين المتماثلين والقياس الصحيح هو من العدل الذي أمر الله تعالى به"[٦٤].

وأما في **العقليات** فيبن رحمه الله أنه لابد من الوصول إلى الجزئيات أولاً، يقول رحمه الله: "ومن علم الكليات من غير معرفة المعين فمعه الميزان فقط والمقصود بها وزن الأمور الموجودة في الخارج وإلا فالكليات لولا جزئياتها المعينات لم يكن بها اعتبار كما أنه لولا الموزونات لم يكن إلى الميزان من حاجة"[٦٥]، أي أنه لابد قبل الوصول إلى الكليات أن نصل أولا إلى الجزئيات بالوزن، لأن من عرف الكليات دون أن يعرف جزئياتها فقد عرف الميزان فقط دون معرفة الموزونات، ولولا الموزونات لم يكن هناك حاجة إلى الميزان، فالكليات هي الميزان الذي نزن به الأمور الموجودة في الخارج حتى نتحقق من صحة الوصف المشترك الكلي في العقل.

ويرى شيخ الإسلام أن وجود أحد الموزونين مع الآخر بالميزان أفضل وأتم من أن يوزن أحدهما في مغيب الآخر ، ولكنه مع ذلك يرى بصحة وزن الموزونات بمفردها على الميزان[٦٦]، يقول رحمه الله: " ولا ريب أنه إذا احضر احد الموزونين واعتبر

٦٣ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٣٧١-٣٧٢).
٦٤ المرجع السابق، (٣٧٢).
٦٥ المرجع السابق، (٣٧٢).
٦٦ انظر: المنطق عند ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٢٩٢).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

بالآخر بالميزان كان اتم في الوزن من أن يكون الميزان وهو الوصف المشترك الكلى في العقل أي شيء حضر من الأعيان المفردة وزن بها فان هذا أيضا وزن صحيح وذلك أحسن في الوزن"[٦٧]، ويقصد ابن تيمية أن دراسة الظواهر والجزئيات وملاحظاتها الواحدة مع الأخرى أفضل من الحكم على واحدة بغياب أخرى مشابهة لها، وحتى نصل إلى نتيجة علمية يقينية يجب أن لا نحكم بعقولنا على ظاهرة واحدة، لأن الإنسان قد لا يعدل فيخطئ العقل في تقديره وأحكامه، فلابد إذن من وزن الأمور وزناً صحيحاً للتحقق من صحة الوصف المشترك الكلي في العقل، وتوخياً للدقة لابد من وزن الشيئين المتماثلين معاً إذا أمكن، فهو أفضل من وزن أحدهما بغياب الآخر، ومعنى عذا أن شيخ الإسلام لا يلجأ إلى قياس الغائب على الشاهد إلا إذا تعذر عليه قياس الأشياء بما يشبهها وفي نفس ظروفها[٦٨]. كما يرى رحمه الله أنه يستحيل أن يوجد تعارض بين الكتاب والميزان، يقول رحمه الله: " لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح، لا قياس شرعي ولا عقلي، ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصا من النصوص، وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح بل على خلاف القياس الفاسد .... ومتى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان النص والقياس الشرعي أو العقلي فأحد الأمرين لازم إما فساد دلالة ما احتج به من النص أما بأن لا يكون ثابتا عن المعصوم، أو لا يكون دالا على ما ظنه أو فساد دلالة ما احتج به من القياس سواء كان شرعيا أو عقليا بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة"[٦٩].

ويؤكد رحمه الله أن وظيفة القياس هي تجميع الأشياء المتشابهة في قياس الطرد أو الفصل بين الأشياء المتعارضة في قياس العكس، كما يرى أن الميزان العقلي يمثل المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف يقول رحمه الله: " ومن أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف فإذا رأى الشيئين المتماثلين علم أن هذا مثل هذا، يجعل حكمهما واحدا كما إذا رأى الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء ثم حكم بالحكم الكلى على القدر المشترك، وإذا حكم على بعض الأعيان ومثله بالنظير

---

٦٧ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٣٧٢).
٦٨ انظر: المنطق عند ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٢٩٥).
٦٩ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٣٧٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وذكر المشترك كان أحسن في البيان فهذا قياس الطرد إذا رأى المختلفين كالماء والتراب فرق بينهما وهذا قياس العكس"[٧٠].

ثانيا: الاستدلال بالآيات وقياس الأولى

أ- الاستدلال بالآيات:

الاستدلال بالآيات طريق قرآني يستمد صورته ومادته من القرآن الكريم، وقد اعتبره شيخ الإسلام بديلاً للقياس المنطقي، ولذلك فرق بينه وبين القياس المنطقي، يقول رحمه الله تعالى: "الآية هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول. لا يكون مدلوله أمراً كلياً مشتركاً بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول[٧١]، فهو العلم باستدلال جزئي على جزئي آخر ملازم له بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه عدمه[٧٢]،"كما أن الشمس آية النهار قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾[٧٣]، فنفس العلم بطلوع الشمس يوجب العلم بوجود النهار، وكذلك آيات نبوة محمد ﷺ نفس العلم بها يوجب العلم بنبوته بعينه لا يوجب أمراً كلياً مشتركاً بينه وبين غيره، وكذلك آيات الرب تعالى نفس العلم بها يوجب العلم بنفسه المقدسة تعالى لا يوجب علماً كلياً مشتركاً بينه وبين غيره، والعلم بكون هذا مستلزماً لهذا هو جهة الدليل، فكل دليل في الوجود لابد أن يكون مستلزماً للمدلول"[٧٤].

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن مدار الاستدلال مبنياً على التلازم والآية وهي العلم باستلزام المعين للمعين المطلوب أقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي الذي ينقل فيه العقل من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية.

كما يؤكد في هذا السياق على أن القضايا الكلية إذا لم تعلم معيناتها بالتمثيل فإنها لا تعلم بأي طريق آخر، فالكليات لا تؤدي إلى علم بدون المعينات التي هي جزئيات دائماً، ولابد للفكر أن يستخدم لتحقيق حجة القضية الكلية تحقيق أفرادها المعينة أي الجزئية[٧٥]، " فلا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط فإذا كان

---

٧٠ المرجع السابق، (٣٧١).

٧١ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (١٥١).

٧٢ المنطق عند ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٣٠٩).

٧٣ سورة الإسراء الآية (١٢).

٧٤ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (١٥١).

٧٥ المنطق عند ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٣١٠).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

كلياً فلابد أن يعرف كل فرد من أفراد الحكم الكلي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل"[٧٦]، وهذا طريق معقد بعيد عن الفطرة.

وأما القضايا الكلية التي يستخدمها المناطقة في أقيستهم البرهانية مثل قولهم: "الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية"، و"الضدان لا يجتمعان"، و"النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان"، ونحو ذلك فان هذه قضايا كلية ... فمن المعلوم أن الإنسان إذا تصور ما يتصوره من معين أو جزئه فان تصوره لكون هذا الكل المعين أعظم من جزئه أسبق إلى عقله من أن يتخيل أن كل كل أعظم من جزئه .... ولذلك إذا تصور شيئا معينا يعلم أنه لا يكون موجوداً معدوماً في حال واحدة قبل أن يتصور أن كل نقيضين لا يجتمعان ولذلك إذا تصور سوادا معينا علم أنه لا يكون اللون الواحد سواداً بياضاً قبل أن يتصور أن كل ضدين لا يجتمعان[٧٧]، وإذا قال المناطقة أن تلك القضايا الكلية تحصل في الذهن بالضرورة أو بالبديهة من واهب العقل فإن ابن تيمية يقول: أن حصول تلك القضايا المعينة في الذهن من واهب العقل أقرب[٧٨].

وعلى ذلك فقد يسدل بالمعين على المعين المساوي له في العموم والخصوص وكذلك سائر الأمور المتلازمة فإننا نستدل بأحد المتلازمين على ثبوت الآخر وبانتفائه على انتفائه، لكن بالنسبة لله جلَّ وعلا قد تكون الآية تستلزم وجود المدلول من غير عكس، كآيات الخالق سبحانه وتعالى فإنه يلزم من وجودها وجوده، ولا يلزم من وجوده وجودها، فإثبات وجود الله تعالى كما يرى شيخ الإسلام يكون بالآيات وليس بالقياس البرهاني، فكل ما سوى الله من الممكنات فانه مستلزم لذات الله ويمتنع وجود هذه الممكنات بدون وجود الله، لكن الممكن والمعين مستلزماً أيضاً لأمور كلية مشتركة بينه وبين غيره من الممكنات أو المعينات لأنه يلزم من وجوده وجود لوازمه، وتلك الكليات المشتركة من لوازم المعين اعني يلزمه ما يخصه من ذلك الكلي العام والكلي المشترك يلزمه بشرط وجوده (أي المعين) ووجود العالم الذي يتصور القدر المشترك[٧٩].

ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية أن الله يعلم الأمور على ما هي عليه فيعلم نفسه المقدسة بما يخصها ويعلم الكليات أنها كليات فيلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق أي حصة المعين من ذلك العام كما يلزم من وجود هذا "الإنسان" وجود "الإنسان" ومن وجود هذا "الإنسان" وجود "الإنسانية" و"الحيوانية" القائمة به وبهذا

---

٧٦ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (١٥١).
٧٧ المرجع السابق، (١٥١-١٥٢).
٧٨ انظر: المرجع السابق، (١٥٢).
٧٩ المرجع السابق (١٥٢).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يكون العام المطلق تابع في وجوده لوجود "الخاص" وبين هذين الوجودين تقوم علاقة لزومية، ووجود الله المعين الوجود المطلق المطابق للمعين فإذا تحقق الوجود الواجب فإذا تحقق الوجود المطلق المطابق للمعين وإذا تحقق الفاعل لكل شيء (وهو الله) تحقق الفاعل المطلق المطابق وإذا تحقق القديم الأزلي (وهو الله) تحقق القديم المطلق المطابق .... "[٨٠].

والمطلق في رأي شيخ الإسلام ابن تيمية لا يكون في الأعيان بل في الأذهان والله تعالى هو الخالق للأمور الموجودة في الأعيان والمعلم للصور الذهنية المطابقة لما في الأعيان ولهذا كان أول ما انزل على رسوله ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ﴾[٨١] إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ فبين في أول ما أنزل أنه خالق الأعيان عموما وخصوصا، فكما أنه خالق الموجودات العينية، فهو المعلم للماهيات الذهنية، وكل الموجودات الخارجية أو العينية آيات يستدل بها على وجوده لكنها مع هذا تدل على هدايته وتعليمه كما قال تعالى:﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ. فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[٨٢].

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية قد أقام علاقة بين الكلي المطلق والموجود في الأذهان وبين وجود الله المعين الموجود في الأعيان واستدل على وجود المطلق من وجود الله أي أنه استدل على الكليات بالمعينات أو على المطلق بمعين وفي نفس الوقت رفض أن يكون المطلق طريقاً لمعرفة الله تعالى ولا حتى بمعرفة الموجودات العينية يقول رحمه الله: "إذا علم إنسان وجود "إنسان مطلق" و"حيوان مطلق" لم يكن عالما بنفس المعين كذلك من علم واجباً مطلقاً وفاعلاً مطلقاً وغنياً مطلقاً لم يكن عالما بنفس رب العالمين وما يختص به عن غيره، فنحن لا نستطيع معرفة وجود الله عن طريق الوجود المطلق بل على العكس، أما الله تعالى فنعرفه من آياته، فآياته تستلزم عينه التي يمنع تصورها من وقوع الشركة فيها وكل ما سواه دليل على عينه وآية له فانه ملزوم لعينه وكل ملزوم فانه دليل على لازمة[٨٣].

ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية أن أنه لا يمكن تحقق شيء من الممكنات إلا مع تحقق وجود الله، فكل ملزوم لنفس الله دليل عليه، آية له. وبالتالي فإن البراهين المنطقية لا تقودنا إلى معرفة الله، فعندما يستدل المناطقة بالممكنات على الأمر

---

٨٠ المرجع السابق، (١٥٢).
٨١ سورة العلق: الآيات (١-٣).
٨٢ سورة الأعلى: الآيات (١-٣).
٨٣ انظر: المرجع السابق، (١٥٤).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

"المطلق الكلي" الذي لا يتحقق إلا في الذهن، فإنهم لا يعلمون ببرهانهم ما يختص بالله تعالى[٨٤]، "ولهذا ما يثبتونه من واجب الوجود عند التحقيق إنما هو أمر كلي لا يختص بالرب تعالى حتى قد يجعلونه مرد الوجود"[٨٥].

إن الاستدلال بالآيات يكون بجزئي على جزئي ملازم بحيث يلزم من وجوده وجوده، ومن عدمه عدمه. كذلك يكون الكلي على كلي ملازم له والمطابق له في العموم والخصوص، فذا كان الاستدلال بطلوع الشمس على النهار، وبالنهار على طلوع الشمس، هو استدلال بطلوع معين على نهار معين أي استدلالاً بجزئي على جزئي، فإن الاستدلال بجنس النهار على جنس الطلوع استدلالاً بكلي على كلي وهكذا يستدل شيخ الإسلام على ثبوت الشيء بثبوت لازمه، وعلى بطلانه ببطلان لازمه، فإذ كان اللازم باطلاً كان الملزوم مثله باطل، وقد يكون اللازم خفياً ولا يكون الملزوم خفياً، وإذا كان الملزوم خفياً كان اللازم خفياً، وقد يكون الملزوم باطلاً ولا يكون اللازم باطلاً[٨٦]، ولهذا قيل: أن ملزوم الباطل باطلاً فإن ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل، فالباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلاً كان الملزوم باطلاً، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، ولم يقل أن الباطل لازمه باطل، وهذا كالمخلوقات فإنها مستلزمة لثبوت الخالق، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق، وذلك لأن الدليل أبداً يستلزم المدلول عليه يجب طرده، ولا يجب عكسه، وذلك بخلاف الحد فإنه يجب طرده وعكسه[٨٧].

ومما تقدم يتبين لنا أن الآية تختلف اختلافاً كبيراً عن القياس والتمثيل الأرسطي، يقول رحمه الله تعالى: " الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم له بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه عدمه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياساً ولا استقراءً ولا تمثيلاً وهذه هي الآيات"[٨٨].

ب- الاستدلال بقياس الأولى:

قياس الأولى هو القياس العقلي الذي جاء به القرآن الكريم، وذلك لأن الله تعالى لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذي تستوي أفراده، ولا تحت قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع، فإن الله تعالى ليس كمثله شيء لا

---

٨٤ انظر: المنطق عد ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٣١٤).

٨٥ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٤٥).

٨٦ انظر: المنطق عد ابن تيمية، الدكتورة عفاف الغمري، (٣١٤).

٨٧ درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (٤٢/١).

٨٨ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (١٦٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

في نفسه المذكورة بأسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وقد عرف شيخ الإسلام قياس الأولى بأنه: "ما يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه"[٨٩]، وهذا النوع من القياس هو الذي يجوز في حق الله تعالى، لأنه من المعلوم أن كل كمال ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض المخلوقات المحدثة، فالله الواجب الوجود بنفسه أولى به، وكل عيب ونقص يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة فالله الواجب الوجود بنفسه أولى به[٩٠].

وضابط قياس الأولى في الكمالات: كل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به.

وفي العيوب والنقائص: كل ما تنزه عنه المخلوق من العيب والنقص فتنزيه الخالق منه من باب أولى[٩١].

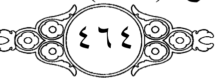
وهذا النوع من القياس جاء به القرآن في تقرير أصول الدين، وفي مسائل التوحيد والصفات والمعاد ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد ـ والعلم به تابع للعلم بإمكانه فإن الممتنع لا يجوز أن يكون ـ بين سبحانه إمكانه أتم بيان ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام حيث يثبتون الإمكان الخارجي بمجرد الإمكان الذهني فيقولون: هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال فإن الشأن في هذه المقدمة فمن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال؟ فإن هذه قضية كلية سالبة فلا بد من العلم بعموم هذا النفي وما يحتج به بعضهم على أن هذا ممكن بأنا لا نعلم امتناعه كما نعلم امتناع الأمور الظاهر امتناعها مثل كون الجسم متحركا ساكنا فهذا كاحتجاج بعضهم علي أنها ليست بديهية بأن غيرها من البديهيات أجلى منها وهذه حجة ضعيفة لأن البديهي هو ما إذا تصور طرفاه جزم العقل به والمتصوران قد يكونان خفيين فالقضايا تتفاوت في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها كما تتفاوت لتفاوت الأذهان وذلك لا يقدح في كونها ضرورية ولا يوجب أن ما لم يظهر امتناعه يكون ممكنا بل قول هؤلاء أضعف لأن الشيء قد يكون ممتنعا لأمور خفية لازمة له فما لم يعلم انتفاء تلك اللوازم أو عدم لزومها لا يمكن الجزم بإمكانه والمحال هنا أعلم من المحال لذاته أو لغيره والإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع ولا معلوم الإمكان الخارجي وهذا هو الإمكان الذهني فإن الله سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بهذا إذ يمكن أن يكون الشيء ممتنعا

---

٨٩ العقيدة الأصفهانية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٤٤).

٩٠ انظر: المرجع السابق، (٤٤).

٩١ شرح العقيدة الواسطية، خالد المصلح، (٣/٣١).



ولو لغيره وإن لم يعلم الذهن امتناعه بخلاف الإمكان الخارجي فإنه إذا علم بطل أن يكون ممتنعا والإنسان يعلم الإمكان الخارجي: تارة بعلمه بوجود الشيء، وتارة بعلمه بوجود نظيره، وتارة تعلمه بوجود ما الشيء أولى بالوجود منه، فإن وجود الشيء دليل علي أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه، ثم إنه إذا تبين كون الشيء ممكنا فلا بد من بيان قدرة الرب عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه إن لم يعلم قدرة الرب على ذلك، وكذلك في التوحيد فإنه سبحانه يبين بواسطة هذا القياس أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه في ماله، والله لا يرضى أن يكون المخلوق شريكاً له يُدعى، ويعبد كما يدعى الله ويعبد، كما يبين ن الله أولى بأن ننزهه عن الأمور الناقصة من البشر، فكيف يجعلون لله ما يكرهون، أن يكون لهم ويستحيون من إضافته إليهم، ولا ينزهون الله عن ذلك، ولا ينفونه عنه وهو أحق بنفي المكروهات المنصات منهم[٩٢].

يقوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: " وأما قياس الأولى الذي كان يسلكه السلف اتباعا للقرآن فيدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتا لغيره مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق"[٩٣]، فإذا كان العقل البشري يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق ومخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق، كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره فكان قياس الأولى يفيده (أي يفيد العقل البشري) أمرا يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر[٩٤]

النتائج:

تشير نتائج دراسة البدائل الإسلامية للقياس المنطقي إلى النتائج التالية:

١- كان لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله جهوداً، بارزة في تفكيك المنطق الأرسطي حيث كثف جهوده رحمه الله في نقد مبحث القياس الذي يمثل المحور الرئيسي في المنطق الأرسطي.

٢- أن شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، تناول أهم دعائم القياس فتناول المقام السالب بالنقد وإيضاح عيوبه وقصور، ثم تناول المقام الموجب بالنقد ليبين أن ما يعتري المقام السالب يشمله أيضاً.

---

٩٢ درء تعارض لعقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (١/ ١٩-٢٠)

٩٣ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، (١٥٤).

٩٤ انظر: المرجع السابق، (١٥٤-١٥٥).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣- أن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله كان له جهوداً بارزة في الفكر الإسلامي، حيث تميز رحمه الله تعالى بالجانب البنائي الذي يفتقده الكثير من النقاد، فكشف عن البدائل الإيجابية الإسلامية للقياس المنطقي.

٤- بين شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله أن في القرآن الكريم، والسنة النبوية الغنية عن المنطق الأرسطي.

التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

١. التوسع في الدراسات التي تتناول (المقامين السالب والموجب) وبيان قصورهما.
٢. التوسع في الدراسات التي تبرز منهجية شيخ الإسلام البنائية في النقد.
٣. التوسع في الدراسات التي تبرز جهود شيخ الإسلام في إيجاد البدائل الإسلامية للقياس المنطقي.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قائمة المراجع:

١- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، *درء تعارض العقل والنقل*، تحقيق: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض-المملكة العربية السعودية، (1991).

٢- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، *شرح العقيدة الأصفهانية*، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مكتبة الرشد-ناشرون، الرياض-المملكة العربية السعودية، (1995).

٣- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع *الفتاوى*، جمع وترتيب: الشيخ عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، (بدون تاريخ).

٤- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح*، مطبعة المدني، القاهرة، (بدون تاريخ).

٥- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، *الرد على المنطقيين*، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (بدون تاريخ).

٦- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت-لبنان، (1410).

٧- أبو زهرة، محمد، *ابن تيمية "حياته وعصره وآراؤه الفقهية"*، محمد أبو زهرة، الطبعة الثانية دار الفكر العربي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، (1991).

٨- الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، *طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين*، مكتبة الرشد-ناشرون، الرياض المملكة العربية السعودية، (2001).

٩- البزار، عمر بن علي، *الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية*، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، (1400).

١٠- الحموي، ياقوت بن عبد الله، *معجم البلدان*، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1410).

١١- الحنبلي، ابن رجب، *الذيل على طبقات الحنابلة*، تحقيق محمد حامد فقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (1372).

١٢- الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، (بدون تاريخ).

١٣- الدمشقي، إسماعيل بم عمر بن كثير، *البداية والنهاية*، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1409).

١٤- الذهبي، محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، (1412).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١٥- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، المطبعة الخيرية، القاهرة، (1307).
١٦- الزركلي، خير الدين بن محمود، *الأعلام*، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، (1986).
١٧- السهلي، عبد الله بن دجين، *المنطق اليوناني، تأريخه العقدي، وتعريفه، ومنهجه العلمي*، بحث محكم منشور في مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، (1429).
١٨- السيوطي، جلال الدين، *صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام ويليه جهد القريحة في تجريد النصيحة لابن تيمية*، تحقيق: الدكتور/علي سامي النشار والدكتورة/ سعاد علي عبد الرازق، دار النصر للطباعة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، (بدون تاريخ).
١٩- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، حيدر آباد-الهند، (1945).
٢٠- الغمري، عفاف، *المنطق عند ابن تيمية*، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، (2001).
٢١- المصلح، خالد، *شرح العقيدة الواسطية*، خالد المصلح، الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة، (بدون تاريخ).
٢٢- بردي، ابن تغري، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، دار الكتب المصرية، القاهرة، (1932).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413